

بيان صحفي
صادر عن
جمعية مصارف الامارات

عقدت الجمعية العمومية لجمعية مصارف الامارات اجتماعها السنوي العادي يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٩/٤/٢١ في المقر الرئيسي لبنك دبي التجاري بدبي .

وقد ترأس الاجتماع السيد عبدالله بن أحمد الغرير رئيس مجلس إدارة الجمعية بحضور معالي أحمد حميد الطاير نائب الرئيس ، ومعالي خلفان محمد الرومي، والسيد أنيس عبدالله الجلاف ، والسيد عبدالعزيز عبدالله الزعابي الأعضاء في مجلس إدارة الجمعية ، ومدير عام الجمعية السيد فتحي سكيك .

كما حضر الاجتماع مندوبون عن وزارة الشؤون الاجتماعية والسادة ارنتس ويونغ المدققين الخارجيين لحسابات الجمعية.

وقد صادقت الجمعية العمومية على محضر اجتماعها السابق المنعقد بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢، وكذلك على التقرير السنوي والبيانات المالية وتقرير مراقبي الحسابات لعام ٢٠٠٨ ، كما اعتمدت مشروع الميزانية التقديرية لعام ٢٠٠٩ وخطة عمل الجمعية لهذا العام .

هذا وقد عبر مجلس إدارة الجمعية عن تقديره وشكره للإجراءات التي سارعت باتخاذها حكومة دولة الامارات العربية المتحدة والمصرف المركزي لجهة دعم القطاع المصرفي بما في ذلك ضمان الودائع وضمان الودائع ما بين البنوك وتأمين التسهيلات المالية للمصارف لاستخدامها عند الحاجة لتمكينها من تجاوز ما أفرزته الأزمة المالية العالمية الحالية وتذليل أية عقبات طارئة وتوابعها وبما يمكن مصارفنا من تخطيها ومواصلة مسيرتها لتأدية دورها كداعم أساسي لكافة القطاعات الأخرى في الدولة والحفاظ على ما حققه قطاعنا المصرفي من مستوى متقدم وتميز .

وقد تضمن التقرير السنوي لجمعية مصارف الامارات أن مؤشرات القطاع المصرفي في الدولة قد أظهرت نمواً بنهاية عام ٢٠٠٨ مقارنة بأدائها عام ٢٠٠٧ وذلك على النحو التالي :

(مليار درهم)	٢٠٠٨	٢٠٠٧	النمو
إجمالي الموجودات	١٤٨٠,٥	١٢٢٣	٢١%
إجمالي الودائع	٩٢٢,٥	٧١٦	٢٩%
القروض والتسهيلات	١٠١٨,٥	٦٩٦,٥	٤٦%

وقد بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في الدولة بنهاية عام ٢٠٠٨ ما مجموعه ٥٢ مصرفاً (٢٤ مصرف وطني و ٢٨ بنك أجنبي) وبلغ إجمالي عدد المصارف وفروعها ٨٦٠ بما في ذلك مكاتب الصرف ووحدات الخدمة المصرفية الالكترونية (٧١٤ للمصارف الوطنية و ١٤٦ للبنوك الأجنبية) ، كما بلغ عدد أجهزة الصرف الآلي المنتشرة في الدولة ضمن شبكة الامارات بنهاية النصف الأول عام ٢٠٠٨ ما مجموعه ٢١٢٩ جهازاً .

وقد ظهرت أسماء ١٧ مصرفاً وطنياً ضمن ٨٠ مصرف عربي على قائمة أكبر ألف بنك في العالم ، علماً بأن عدد المصارف العربية بلغ نحو ٤٧٠ بنهاية عام ٢٠٠٧ بما في ذلك ٤٥ مصرفاً إسلامياً .

وقد ازداد عدد الموظفين المواطنين العاملين في القطاع المصرفي خلال عام ٢٠٠٨ بما مجموعه ١٢٤٢ موظفاً وموظفة ليصبح العدد الاجمالي للمواطنين بنهاية عام ٢٠٠٨ ما مجموعه ١١٨٠٨ وبما يشكل ما نسبته ٣١,١% من إجمالي عدد العاملين في القطاع المصرفي والبالغ بنهاية العام ٣٧٩٦٤ موظفاً وموظفة .

كما تضمن التقرير السنوي لجمعية مصارف الامارات أن احصائيات الجمعية الدولية للاتصالات المالية بين البنوك (سويفت) ومقرها بلجيكا ، قد أظهرت أن نسبة الرسائل الواردة من خلال شبكة سويفت إلى دولة الامارات العربية المتحدة قد بلغت ٥٢% من إجمالي الرسائل الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي ، فيما بلغت نسبة الرسائل الصادرة ٣٨% خلال عام ٢٠٠٨ .

وقد أشاد التقرير بالتعاون القائم بين جمعية مصارف الامارات واتحاد المصارف العربية مؤكداً على أهمية التواصل بين الاتحاد وسائر الجمعيات المصرفية في الوطن العربي سعياً لتحقيق الأهداف المنشودة في دعم الروابط وتوثيق أواصر التعاون بين المصارف العربية وإبراز كيانها العربي تحقيقاً لمصالحها المشتركة ، وفي هذا الصدد فقد رحبت الجمعية بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية في عقد المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام ٢٠٠٩ على أرض دولة الامارات العربية المتحدة والذي عقد في دبي يومي ١٩ و ٢٠ نيسان / إبريل ٢٠٠٩ تحت الرعاية الكريمة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله وبحضور صاحب السمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي حفظه الله .

